المؤتمر الدولي **2021**م حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي

التقويم الذاتي لكلية الاقتصاد العجيلات وفقاً لمحاور ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي خلال السنة الدراسة 2020 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

فتحية رمضان محمد أبوسفريتة

كلية الاقتصاد ـ جامعة الزاوية–العجيلات– ليبيا.

المُلخص

تهدف الدراسة الحالية إلى إجراء تقويم موضوعي ذاتي لغرض اختبار مدى استعداد كلية الاقتصاد العجيلات للحصول على الاعتماد المؤسسي، استناداً إلى محاور الاعتماد المؤسسي لضمان جودة الجامعات الليبية، وذلك من وجهة نظر 52 عضو هيئة تدريس بالكلية خلال خريف 2019-2020، ومعرفة ما اذا كان هناك فروق احصائية بين تقديرات أفراد العينة وفقاً لمتغيراتهم الأولية.

أُستخدم المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات عن طريق أداة الاستبيان، توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، وكان أهمها توافر محاور الاعتماد المؤسسي في الكلية بدرجة متوسطة، كما لا يوجد فروق احصائية بين تقديرات أفراد العينة وفقاً لمتغيراتهم الأولية. توصي الدراسة إدارة الكلية بتشكيل فريق عمل مسؤول عن وضع خُطة محكمة هدفها تحسين وتطوير البرنامج الأكاديمي، وتحديد سُبل توفير الموارد الضرورية لحل كثير من المشاكل التي تعانيها الكلية، والتي تعترض وبشكل رئيس هدف الحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.

تاريخ الاستقبال:2020-06-28
تاريخ الاستقبال:2020-12-31
تاريخ القبول:2021-01-31
تاريخ النشر:2021-10-10

الكلمات المفتاحية

التقييم والتقويم الذاتي، الاعتماد المؤسسي، المؤسسات التعليمية، كلية الاقتصاد العجيلات

البريد الالكتروني للباحث
f.abusifritah@zu.edu.ly

1. المقدمة:

قطاع التعليم من القطاعات الأساسية لأي بلد، فهو المسؤول عن توفير القوى العاملة لقطاعات الدولة كافة. تشكو قطاعات عديدة من ضعف مخرجات المؤسسات التعليمية وعدم مناسبتها لسوق العمل بما تحويه من تطورات وتحديات؛ لذا تنبهت الدولة الليبية لهذا المشكل وأسست المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في سنة 2006م، وفي سنة 2008 عملت على بناء مجموعة المعايير المؤسسية والبرامجية للتعليم الجامعي لغرض التأكد من جودة البرامج الجامعية من كافة النواحي (الأهداف، المدخلات، العمليات، والمخرجات)، والتي وضعت هدف اكتساب الطالب للمهارات الضرورية والارتقاء بالخدمات المهنية أهم أولوياتها، وذلك بهدف ضمان قبول المؤهلات الليبية في أيمكان من العالم وبلا تردد.

قام المركز الوطني لضمان الجودة بوضع بعض المحددات لتحصل المؤسسة التعليمية على الاعتماد، منها محددات بنيوية، تنظيمية، فنية، أكاديمية، ومالية، وبالطبع فالمؤسسات التعليمية العامة تواجه تحديات كبيرة في سبيل تحقيقها لهذه المعايير.

تسعى هذه الدراسة إلى التأكد من توافر محاور الاعتماد المؤسسي بكلية الاقتصاد العجيلات، والتي تشمل أحد عشر محوراً، وهي: الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط، التنظيم الإداري، البرنامج التعليمي، الكادر التدريسي، خدمات الدعم التعليمية، الشؤون الطلابية، المرافق، الشؤون المالية، البحث العلمي وخدمات المجتمع، الشفافية والنزاهة، وضمان الجودة والتحسين المستمر.

2- الدراسات السابقة: العديد من الدراسات بحثت في موضوع كفاءة أداء المؤسسات التعليمية، واختبرت مدى تطبيقها لإدارة الجودة الشاملة، ونظراً للعلاقة المتشابكة بين محاور إدارة الجودة الشاملة ومعايير الاعتماد ارتأينا عرض أبرز نتائجها وأقربها لموضوع الدراسة الحالية، فمثلاً سليمان، وبو حركات (2019) قاما بدراسة واقع تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي بجامعة سعيدة، استخدما المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الأداة المُختارة لجمع البيانات هي الاستبيان، الذي وُزع على عينة مقدارها 77 ع. ه. ت، وبعد اجراء المعالجة الإحصائية الوصفية والتحليلية استنتجت الدراسة أن تطبيق معايير ادارة الجودة الشاملة في هذه الجامعة كانت ضعيفة، ونظراً للعلاقة القوية بين تطبيق ادارة الجودة الشاملة ومعايير الجودة، فتأثير المعايير في تطبيق ادارة الجودة الشاملة كان واضحاً.

وفي نفس السنة قام المحرحر (2019)، بدراسة تطبيقية على جامعة سرت تهدف لبحث اتجاهات ع.ه.ت نحو أربع مقاييسلجودةالعمليةالتعليميةباعتبارها مؤشراتلضمانالجودةفي مؤسساتالتعليمالعاليفيليبيا، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج وجود قصور عام في جودة مكونات العملية التعليمية، وأرجع أسبابها إلى محدودية العوامل المادية والإدارية.

كما قامت الصويعي؛ وبوحنيك (2019)، بدراسة مدى تطبيق جامعتي بنغازي والمرقب لبعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية من وجهة نظر ع.ه.ت، وذلك من خلال دراسة أربع معايير فقط وهي ع.ه.ت، البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة،

الشفافية والنزاهة، ضمان الجودة والتحسين المستمر. تبين من جديد انخفاض تطبيق هذه المعايير، فالجهود المبذولة من قبل الجامعتين نحو تطبيق معايير الجودة تُعَدّ غير كافية.

للوقوف على مدى إمكانية حصول جامعةالأنبارعلى الاعتماد الأكاديمي، قام محمد؛ والنوري (2018) بتقويمأداءها وفقمعاييرمنظمة IREX، وذلك عن طريق المراجعة النظرية للاعتماداالاكاديميوالتقييمالذاتي وفق محاور الاعتماد لاتحادالجامعاتالعربية. تبين أن لدىالجامعةخطةاستراتيجية،ولكنهابحاجة للتعديل والتطوير ثم النشر، وأن المشاركات البحثيةفي المؤتمراتالمحليةوالعربيةوالعالمية كانت قليلةبسببسوء الأوضاعالأمنية، كما أظهرت النتائج عدم وجود أي مشاريعلمتابعةخريجيالجامعة، وبسبب ضعف التمويل لا يوجد أدوات وسبل للتعليم الحديث، كما أن الجامعة في عُزلة عن المجتمع المحيط بها.

مدىتوافرمحاورالجودةوالاعتمادالأكاديميفي التعليمالمحاسبيلكلياتالاقتصادبجامعة الزاوية الليبية ومعوقاتهامنوجهةنظرع.ه.ت كان موضوع لدراسة قامت بها قمبر (2016)، أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبيان لجمع البيانات، والتحليل الإحصائي الوصفي واختبار كرسكال والاس. أظهرت الدراسة أن أقسام المحاسبة تفتقر لعدة جوانب للجودة مثل نقص خدمات الدعم الأكاديمي المناسبة كالأجهزة والتجهيزات الداعمة للتخصص، والإمكانيات المادية المتمثلة في المرافق والخدمات المساندة، كما تبين وجود بعض المعوقات التي تمنع تطبيق محاور الاعتماد الأكاديمي وهي المركزية في اتخاذ القرارات، شيوع البيروقراطية في المناخ التنظيمي، عدم التزام بعض القيادات الإدارية بتطبيق الجودة، غياب النزاهة والشفافية عند التوظيف، وضعف تناسب كفايات الموظفين بالقسم مع مسؤولياتهم.

دراسة تطبيقية أخرى قام بها الثقفي (1430ه) حول مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية من وجهة نظر (77) ع. ه.ت ، و(138) طالب. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت بعض الأساليب الاحصائية الوصفية والتحليلية. أظهرت النتائج أن معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة مناسبة ومتوافرة للبرنامج التعليمي بدرجة عالية، ومتوافرة للبيئة التعليمية بدرجة متوسطة وضعيفة، ومتوافرة ع. ه .ت بدرجة عالية.

تطبيقمحاورالتقييمالذاتيلجودةالبرامجالتعليمية لست كليات بجامعةالبلقاءالتطبيقية كان موضوع دراسة قام بتنفيذها كلوب، العواملة، والحياري (2015)، على عينة مكونة من 97 عميدونائب ومساعدورئيسقسمعلمي وعاملبمركزالجودة. توصلت الدراسةإلى وجودعلاقةارتباطمهمة بينمتغيراتها،ووجودأثربدرجةمرتفعةلمحاورالتقييم الذاتيفيجودةالبرامجالتعليمية.

دراسة قام بها آل سفران، (2015) هدفها تقويمبرامجالدراساتالعليابكليةالتربيةجامعةالملكخالدفيضوءمعاييرالجودةو الاعتماد الأكاديمي،منوجهةنظر ع.ه.توطلبةالدراساتالعليا، أظهرت النتائج أنه من وجهة نظر ع.ه.ت محاورمعاييرالجودةتحققتبدرجةمتوسطة،عدامحورينتحققابدرجة مرتفعة، ومنوجهةنظرطلبةالدراساتالعلياجميع المحاورتحققت بدرجةمتوسطة.وبالتالي هناك معايير بحاجةلتطوير مثل: التوازن بين الجوانبالنظريةوالتطبيقية للمقررات،الالتزامبتنفيذ اللوائحالمعتمدة،وجود نظامفعاللتقويم وقبول ومراجعةالتظلمات،وجود دليلمعتمدللطالب ومكتبةتوفرله المراجع، تخصصاتعلميةمناسبة لأعضاءهيئةالتدريستتوافقومقرراتالبرنامج، واتفاق البرنامج معمتطلباتالمجتمع واحتياجاته.

مؤسسات التعليم الصحي متمثلة في كلية علوم الاشعة الطبية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكلية الاشعة والطب النووي بجامعة الرباط الوطني كانت مجالا تطبيقياً لدراسة الشيخ (2016)، والمعنونة بمدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي، مقاييس الاختبار كانت الإطار المؤسسي، الحوكمة والإدارة، البنى التحتية، الموارد البشرية، الطلاب والخريجون، التعليم والتعلم ومصادرها، البحث العلمي والدراسات العليا، خدمة المجتمع. حدودها الزمنية امتدت بين 2013-2016، والبيانات تم جمعها عن طريق استبانة وزعت على عينة عشوائية من الطلبة والخريجين و ع. ه. ت. استنتجت الدراسة وجود ضعف في تطبيق هذه المعايير في الكليتين، وعدم رضا العينة عن مستوى تطبيقها، حيث لم يؤدي تطبيقها إلى تحسين وتطوير في أداء الكليتين، ووجدت أن معيار التعليم والتعلم ومصادرهما كانا من أهم هذ المعايير، وأقلها أهمية كان معيار إدارة الجودة.

في سنة (2013) قام المطوع بدراسة معوقاتالحصولعلىالاعتمادالأكاديميوضمانالجودةللبرامجالتعليميةفيكليةالعل وموالدراساتالإنسانيةبمحافظةالقويعيةفي جامعةشقراءبالمملكةالعربيةالسعودية، استخدم الاستبيان لجمع البيانات من 40 ع.ه.ت. وأُستخدمت بعض الأدوات الإحصائية الوصفيةلتقدير آراء أفرادالعينة، والتحليلية للمقارنةبينتقديرات أفراد العينة. استنتجت الدراسةأن أهم معيقات الحصول على الاعتماد كانت ضعف الحوافز المقدمة لـ ع.ه.ت، عدم مشاركة ع ه ت في وضع الأهداف والغايات. وجودفروق دالةإحصائياًفيتقديراتالعينة وفقاًلمتغيرالجنس، وعدم وجودها بالنسبة للتخصص.

التعليق على الدراسات السابقة:

- **أوجه التشابه**: اشتركت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع الجودة ومعايير الاعتماد ومكان التطبيق (مؤسسة تعليمية)، وكذلك المنهجية التي تتبعها (المنهج الوصفي والتحليلي)، فمثلاً تشترك مع دراسة سليمان، وبوحركات (2019)؛ الصويعي، وبوحنيك (2019)؛ قمبر (2016)؛ الشيخ (2016)؛ آل سفران، (2015)؛ والمطوع، (2013)؛ والثقفي (1430ه) في تقييمها لأداء المؤسسة بناءً على محاور الاعتماد المؤسسي، وتشترك معها جميعاً في اختيارها للاستبيان كأداة لجمع البيانات، بالإضافة إلى تحديدها لآراء وتوجهات أفراد العينة حول المحاور (سليمان، وبو حركات 2019؛ المحرحر 2019؛ قمبر 2016؛ الشيخ 2016؛ آل سفران، 2015)، واختبار الفروق فيتقديراتهم وفقاً لبيانات الديموغرافية. واشتركت مع دراسة قمبر (2016)؛ المحرحر (2019)؛ والصويعي؛ وبوحنيك (2019) في بلد التطبيق، ومع دراسة قمبر (2016) في مجتمع البحث وجزءً من عينته.
- **أوجه الاختلاف**: استفادت الدراسة الحالية من كل الدراسات السابقة في تأكيدها على مشكلة البحث واختيارها لطريقة المعالجة، وستفيد جهة التطبيق للاطلاع على الفجوة بين النظرية والتطبيق. ما يميزها عنها أنها تختبر مؤسسة تعليمية ليبية وهي تخطو خطواتها الأولى في سبيل الحصول على الاعتماد المؤسسي وهي كلية الاقتصاد العجيلات، كما أنها تعتمد محوراً وطنياً للتقييم فتُبرز أهم نقاط ضعف الكلية والتي تعمل حالياً على معالجتها (ذات المتوسطات الحسابية المتدنية)، وأهم التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق هدفها.

3- مشكلة الدراسة: يُقاس تقدم وتطور المجتمعات بمستوى جودة نظامها التعليمي، فالمؤسسات التعليمية هي المسؤولة عن تقديم القوى العاملة المؤهلة لشغل الوظائف في المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية، ولكن مع التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات بدأت أصوات المؤسسات الاقتصادية تعلو بالشكوى من ضعف مخرجات المؤسسات التعليمية وعدم مناسبتها لسوق العمل؛ لذا قامت المراكز الوطنية لضمان الجودة بتصميم معايير دولية ووطنية لتقويم أداء المؤسسات التعليمية، فدخلت المؤسسات التعليمية في مختلف دول العالم في سباق محموم هدفه الحصول على الاعتماد الأكاديمي الذي يؤكد ضمان جودة مخرجاتها.

بدأت كلية الاقتصاد العجيلات بممارسة نشاطها التعليمي منذ سنة 1992، وخَرَّجتْ المئات من الطلبة، وهي حالياً تحث الخُطى للحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي. ولأن العديد من الدراسات أكدت على تسرع الكليات في طلب الاعتماد قبل التأكد من تطبيقها لمعايير الجودة بنجاح، وأوصت بأهمية أن تقوم كل كلية بتقويم أدائها لتحديد حجم ونوع الفجوة في أدائها في مختلف الجوانب التعليمية والتنظيمية والخدمية والبحثية والمجتمعية لمعرفة مدى تطبيقها لمعايير الجودة التي تؤهلها للاعتماد الأكاديمي؛ لذا ارتأينا في هذه الدراسة القيام بإجراء تقييم ذاتي لأداء كلية الاقتصاد العجيلات التابعة لجامعة الزاوية استنادًا إلى المحاور الواردة في دليل ضمان الجودة الذي وضعه المركز الوطني الليبي لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية (qaa.ly).

وبالنتيجة، قد تساعد نتائج هذه الدراسة ادارة الكلية في عمليات تقييم وتقويم كفاءة أدائها، وتطويره والارتقاء به إلى المستوى الذي يؤهلها للحصول على شهادة الاعتماد. وبناءً عليه، انحصرت مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى توافر محاور الاعتماد المؤسسي في كلية الاقتصاد-العجيلات من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريسها؟
2. هل توجد فروق دالة احصائياً في تقدير توافر محاور الاعتماد المؤسسي في كلية الاقتصاد وفقاً لمتغيرات العينة الأولية؟

4- فرضيات الدراسة: بناءً على المشكلة تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- H1: تتوافر محاور الاعتماد المؤسسي في كلية الاقتصاد من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريسها.
- H2: توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α-0.05) في درجة توافر محاور الاعتماد المؤسسي وفقاً للمتغيرات الأولية.

5- **أهداف الدراسة:** الهدف العام لهذه الدراسة يكمن في تمكين الكلية منترتيبأولوياتهاعن طريق إجراء عمليةالتحسينوالتطوير وصولاًإلىمستوى الجودةالذي يؤهلهاللحصولعلىالاعتمادالمؤسسي والبرامجي. والهدف الخاص يتمثل في تحقيق التالي:

1. الكشف عن مدى توافر محاور الاعتماد المؤسسي في كلية الاقتصاد العجيلات.
2. البحث في ما اذا كان هناك فروق في تقديرات أفراد العينة لتوافر محاور الاعتماد المؤسسي في كلية الاقتصاد وفقاً للمتغيرات الأولية.

6- أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من أهمية موضوعها وتوقيته؛ حيث تسعى الكلية في الوقت الحالي للحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي، وبالتالي قد تُفيد نتائجها في وضع تصور عن نقاط ضعف الكلية المتعلقة بمحاور الاعتماد وكيفية التغلب عليها لتحسين وتطوير أداءها، ونقاط القوة التي يجب تعزيزها والاستفادة منها.

7- الجانب النظري:

- **التقييم:** بيانالقيمةمنخلالالقياس، **والتقويم:** التعديلوالتحسينوالتطوير (نموذجالتقييمالبرامجيلتدقيقجودةواعتماد البرامجالجامعية، ص2).
- **التقييم الذاتي:** يقوم به أعضاء المؤسسة، ويشمل جمع البيانات والمعلوماتعن المؤسسة لغرض تقييم وتحسين أداءها وفقاً لمحاور مرجعية محددة. الهدف من إجراء التقييم الذاتي تحديد مواطن قوة وضعف المؤسسة والتحديات والفرص المتاحة، اضافةً إلى تحديد مدى توافق الممارسات السائدة في المؤسسة مع المحاور المعتمدة، وسبل التحسين والتطوير لتحقيق متطلبات محاور الجودة والاعتماد (أبو دقة، الدجني، 2011).
- **التقويم الذاتي:** هو عملية مراجعة شاملة ومنظمة ودورية لجميع وظائف المؤسسة التعليمية وبرامجها وأنشطتها ومخرجاتها. للوقوف على مستوى الفجوة في التوافق مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي بناء على معايير محددة. (حافظ، وعباس، 2015، ص111)
- **الاعتماد:** يُقصد به "مجموعةالإجراءاتوالعملياتالتييقومبهاالمركزمنأجلالتأكدمنأنالمؤسسةقدحققتشروطومواصفات الجودةوضمانهاالمعتمدة،وأنبرامجهاتتوافقوالمحاورالمعتمدةوالمعلنة" (دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، ص13). يقول أمين أن عمليات التقويم والاعتماد الأكاديمي الخاصة بالمؤسسات التعليمية تشمل كافة جوانبها: الفلسفة والأهداف والرسالةوالرؤية،المناهج، التعليموالتعلّم،السلوكوالأداء،الطلابوالأساتذةوالعامليناوالموظفين ، الإدارةوالتنظيم،الإمكانياتوالتمويل، ومجالاتأخرى كالأمنوالأمانوالصحة،التوجيهوالإرشاد،الأنشطة الطلابية،إضافةإلىالمبانيوالتجهيزات،المكتباتومراكزالمعلومات، أو مدخلات وعملياتومخرجاتالعملية التعليمية (أمين، 2012).
- **الاعتمادالمؤسسي:** يقصد به "التأكدمنأنالمؤسسةلديهاالمقدرةوالإمكانياتعلىتنفيذرسالتهاوأهدافهاالمعتمدة،وفقاًلمحاورمحددةحول كفايةالمرافقوالمصادر،ويشملذلكالعامليناوالمؤسسة،وتوفيرالخدماتالأكاديميةوالطلابيةالمساندةوالمناهج ومستوياتإنجازالطلبةوأعضاءهيئةالتدريسوغيرهامنمكوناتالمؤسسةالتعليمية...."(دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، ص.13).
- **محاور الاعتماد المؤسسي الجامعي:** تشمل التالي: (دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، ص 17-22)
  1. الرؤية، الرسالة، الأهداف، والتخطيط الاستراتيجي: امتلاك الرؤية لما يجب أن تكون عليه المؤسسة في المستقبل بناءً على مواردها وإمكانياتها. الرسالة تُمثل خصائص المؤسسة، وتوضح الغرض من تأسيسها، وصورتها في أذهان الآخرين. أما الأهداف فتمثل ما تسعى المؤسسة لتحقيقه مع الوقت، أي النتيجةالمطلوبة من القيام بأنشطةوعمليات معينة. التخطيط الاستراتيجي يختص بالترجمةالواقعيةلرؤيةورسالةالمنظمة لمساعدتها على التكيف مع التغييرات المحيطة (أبوسفريتة، 2020).

2. التنظيم الإداري: الهدف العام هو خلق مناخ تنظيمي يتسم بالتعاون والتفاعل بين القوى البشرية العاملة بالمؤسسة، وهيكل تنظيمي مرن، وتوصيف وظيفي تحدد من خلاله مسؤوليات وسلطات ومهام الجميع، والعمليات والإجراءات الإدارية، كفاية الموظفين، وإدارة ضمان الجودة وتحسين الأداء.
3. البرنامج التعليمي: الهدف يكمُن في التأكد من توفر البيئة المناسبة للتعليم، وتطبيق المؤسسة لطرق التدريس الحديثة، ومدى اتساق المناهج. ويتضمن المحور توصيف المناهج، النظم واللوائح، تقييم أداء البرنامج. التقييم بشكل عام يتمحور حول أهداف البرامج التعليمية، وجودة العمليات التعليمية وجودة مخرجاتها.
4. هيئة التدريس والكوادر المساندة: تشمل محاور التقييم (سياسات الاستقطاب والاختيار والتعيين)، خدمات الدعم (التقني والمهني)، الإدارة الأكاديمية (دليل الواجبات والحقوق).
5. خدمات الدعم التعليمية: تتعلق بالمكتبة، الوسائط التعليمية وتقنية المعلومات، المعامل والمختبرات والورش، والمخازن العامة والعلمية. وذلك لغرض التأكد من أنه يتم التخطيط لها، وتوفيرها، وتطويرها.
6. الشؤون الطلابية: التطوير بكل جوانبه هو الهدف العام الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه، وبالتالي يتم تقييم اجراءات القبول والتسجيل والانتقال، الارشاد الأكاديمي، الدراسة والامتحانات، الأنشطة الطلابية والدعم الطلابي، ومتابعة الخريجون.
7. المرافق: مدى كفاية، ملائمة، سلامة وأمان مباني المؤسسة .
8. الشؤون المالية: مدى كفاية الموارد المالية، وكفاءة الإدارة المالية، والتخطيط والاستثمار المالي.
9. البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة: للبحث العلمي دور كبير في بناء وتطور المجتمع، حيث يساهم في تشخيص مشكلاته الأساسية ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية وتقديم حلول علمية ناجعة؛ لذا لابد من وجود سياسات لتنظيمه ومصادر لتمويله وآليات لتنفيذه.
10. الشفافية والنزاهة: توفر ميثاق أخلاقي يُبين واجبات وحقوق القوى البشرية بالمؤسسة، وأخلاق البحث العلمي، ونظم الثواب والعقاب، مع ضمان الحرية الأكاديمية للكادر التدريسي للتعبير من آرائهم وفق الأعراف المعمول بها، وأن يتم الإفصاح عن أي أنشطة أو معلومات تخص المؤسسة، واستطلاع آراء الطلاب بأعضاء هيئة التدريس.
11. ضمان الجودة والتحسين المستمر: يتم القيام بعملية تقييم ذاتي للمؤسسة لمراجعة أنشطتها والتأكد من توافقها مع أهدافها ورسالتها، ومعالجة نقاط الضعف.

- **الجودة وتقييم الأداء بجامعة الزاوية:** بدأ العمل بمكتب الجودة وتقييم الأداء بالجامعة سنة 2007، يسعى المكتب إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها نشر ثقافة الجودة في الوسط الجامعي، تحديث رسالة وأهداف وخطط الجامعة، متابعة متطلبات نظم الجودة وسياسات تحسين الأداء، تقديم الاستشارات والمقترحات عند اجراء دراسات التقييم الذاتي، والتعاون مع مكاتب ضمان الجودة المناظرة المحلية والدولية للاستفادة من تجاربها (zu.edu.ly).

8- اجراءات الدراسة:

- **منهجية الدراسة**: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لمناسبته لأغراض الدراسة.
- **حدود الدراسة**: الحدود الموضوعية والمكانية للدراسة اقتصرت على توافر محاور الاعتماد المؤسسي في كلية الاقتصاد العجيلات، والحدود البشرية تمثلت في أعضاء هيئة التدريس بالكلية، أما الحدود الزمنية فالبيانات تم جمعها خلال الفصل الدراسي خريف 2019- 2020 أي قبل البدء الفعلي بإجراءات السعي للحصول على الاعتماد.
- **مجتمع وعينة الدراسة**: تكون مجتمع الدراسة من الكادر الأكاديمي العامل بكلية الاقتصاد العجيلات، والذي اشتمل على (120) مفردة حسب قسم أعضاء هيئة التدريس؛ في حين حُددت عينة البحث وفقاً لجدول مورجان بـ (92) مفردة، وزع منها (32) استمارة على ع.ه.ت كمرحلة أولية لغرض اختبار الصدق البنائي ودرجة ثبات محاور الاستمارة، وبعد التأكد من النتائج، تم في المرحلة الثانية توزيع (60) استمارة بشكل عشوائي على ع. ه.ت.
- **محددات الدراسة**: يوجد عدد من القيود التي تجعل نتائج الدراسة غير قابلة للتعميم وفقاً للزمان وللمكان، فالدراسة تُعَد كصورة فوتوغرافية للحظة محددة، ولأن طريق الكلية نحو الاعتماد في تطور وتحسين مستمر، فقد تتغير النتائج إذا ما تم دراسة الموضوع في فترة قادمة لنفس العينة المختارة، أو لعينة مختلفة كالطلاب، أو لكل أفراد المجتمع، وقد تختلف النتائج إذا ما استخدمت أداة أخرى لجمع البيانات كالمقابلات.
- **أداة الدراسة**: الاستبانة هي الأداة المستخدمة لجمع بيانات الدراسة، والتي تم تطويرها بالاعتماد على دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.

تكونت الاستبانة من قسمين، **الأول**: البيانات الأولية (النوع، العمر، المؤهل الجامعي، التخصص، الوظيفة الحالية، والخبرة)، و**الثاني**: محاور الاعتماد المؤسسي الجامعية. تم تصميم الاستبيان وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

- **صدق الأداة وثباتها**: باعتبار أن النموذج يعتمده مركز ضمان الجودة فقد تم اختبار ثباته ومصداقيته، ومع ذلك ولأنه تم إعادة صياغة فقراته لتناسب هدف البحث فقد تم اعادة اختبار ثباته ومصداقيته.
- **المعالجة الاحصائية**: استخدم برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لمعالجة بيانات الدراسة، والطرق الاحصائية الوصفية لوصف آراء العينة (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات، الانحرافات المحورية)، والطرق التحليلية لاختبار الفروق والفرضيات [(اختبار ت للعينات المستقلة (Independent samples T test) للكشف عن الفروق الاحصائية بين مجموعتين (كالنوع)، وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتحقق من الفروق الاحصائية في تقديرات العينة بين ثلاث مجموعات (كالخبرة) (لا يتبع التوزيع الطبيعي)]، أما اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's (Alpha) فاستخدم للتحقق من ثبات الاستبانة، ومعامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation Coefficient) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

لتحديد محاور الاستجابة للأداة- ولغرض الحكم على امكانية حصول الكلية على الاعتماد المؤسسي تم الاعتماد على المقياس الوزني لمتوسطات استجابات أفراد العينة، وذلك بتعيين المدى لغرض تحديد طول الفئة. المدى= قيمة أعلى فئة- قيمة أقل فئة (1-5=4).

تحديد طول الفئة= المدى÷ عدد الفئات (4÷5=0.80).

وبناءً عليه كان الحكم على النحو الظاهر في الجدول التالي:

جدول (1) حدود الفئات ودرجة التقدير

الدرجة	مدى المتوسط الحسابي
ضعيف	1.80-1.00
متوسط	2.60-1.81
جيد	3.40-2.61
جيد جداً	4.20-3.41
ممتاز	5.00-4.21

وزيع 60 استمارة استبيان على أعضاء هيئة التدريس بالكلية ليمثلوا العينة المدروسة أسترجع منها 54 استمارة، والصالح منها للتحليل 52 استمارة أي بنسبة **(87%)**.

لاختبار ثباتها تم اجراء اختبار ألفا كرونباخ، ولإيجاد صدق الاتساق الداخلي للفقرات تم استخدام معاملات الارتباط بيرسون بين معدل كل محور والمعدل الكلي للمحاور، وقد كانت النتيجة على النحو التالي:

جدول رقم (2) معامل ألفا كرونباخ

م	المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
1	الرؤية، والرسالة ،الأهداف والتخطيط	5	0.899	0.740
2	التنظيم الإداري	5	0.886	0.815
3	البرنامج التعليمي	9	0.890	0.769
4	الكادر التدريسي	5	0.896	0.710
5	خدمات الدعم التعليمية	4	0.905	0.469
6	الشؤون الطلابية	5	0.892	0.739
7	المرافق	4	0.896	0.670
8	الشؤون المالية	4	0.895	0.679
9	البحث العلمي وخدمات المجتمع	3	0.895	0.718
10	الشفافية والنزاهة	7	0.890	0.776
11	ضمان الجودة والتحسين المستمر	3	0.882	0.870
	الإجمـالي	**54**	**0.952**	**0.902**

يوضح الجدول رقم (2) معاملات الارتباط بين المحاور والمعدل الكلي؛ حيث تبين وجود معاملات ارتباط عالية بلغت بالمجمل أكثر من (90%). وتبين أيضاً أن معاملات الثبات مقبولة احصائياً؛ إذ بلغت قيمة معامل الثبات ألفا الكلي 0.952 وهو معامل ثبات عالي، وبالتالي تُعد الاستبانة صالحة للتطبيق.

9- عرض نتائج الدراسة:

- **التحليل الوصفي لخصائص العينة:** يتضمن هذا القسم من الاستبيان عرض البيانات الأولية لأفراد العينة (النوع، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، الخبرة).

جدول رقم (3) وصف البيانات الأولية لأفراد العينة

البيان	الوصف	التكرار	النسبة %
النوع	ذكر	25	48.1
	أنثى	27	51.9
العمر	أقل من سنة30	2	3.8
	بين 31- سنة41	13	25.0
	بين 42-52 سنة	29	55.8
	أكثر من 53 سنة	8	15.4
المؤهل الأكاديمي	ماجستير	38	73.1
	دكتوراه	14	26.9
التخصص	ادارة	10	19.2
	تمويل	9	17.3
	اقتصاد	6	11.5
	محاسبة	10	19.2
	علوم سياسية	9	17.3
	تحليل بيانات	2	3.8
	تسويق	6	11.5
الوظيفة	أكاديمية	50	96.2
	إدارية	2	3.8
الخبرة	5-10 سنوات	29	55.8
	بين 11-15 سنة	18	34.6
	أكثر من 15 سنة	5	9.6

يوضح الجدول رقم (3) أن أكثر من نصف العينة كانت من الإناث (51%)، وهذا يدل على التوجه الكبير للإناث نحو تكملة تحصيلهم التعليمي،

وأن الفئة العمرية بين 42-52 سنة شكلت النسبة الأعلى (54.8%)، تلتها الفئة العمرية بين 31-41 سنة (25%)، وهذا يشير إلى الخبرة التي يتمتعون بها بسبب نضج أعمارهم، ولكن معظم العينة (74.2%) كانت من حملة الماجستير، وهذا ربما يعود لصعوبة اكمال الدراسة على حسابهم الخاص، فأحد شروط إيفاد طلبة الدكتوراه للخارج عامل العمر (لا يزيد عن 40 سنة)، كما غالبيتهم ذوي وظيفة أكاديمية (96.8%)، وتوزعوا على الأقسام الستة التي تضمها الكلية، وأكثر من (61%) منهم تراوحت خبرتهم بين 5 و 10 سنوات، بينما قُرابة (30%) تراوحت خبرتهم بين 11-15 سنة.

- **اختبار فرضيات الدراسة:**
  - **اختبار الفرضية الأولى/H1: تتوافر محاور الاعتماد المؤسسي في كلية الاقتصاد من وجهة نظر ع. ه. ت.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي لآراء أفراد العينة والذي يشمل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات التقدير لكل محور من محاور الاعتماد المؤسسي، بالإضافة إلى ترتيبها وفقاً للأهمية. فبعد تحليل آراء أفراد العينة حول الأحد عشر محورًا تبين أن تقديراتهم لمحاور الاعتماد المؤسسي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (4) نتائج التحليل الوصفي لمحاور الاعتماد المؤسسي

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارية	الدرجة	الترتيب
1	الرؤية، الرسالة، الأهداف والتخطيط	2.09	0.99	متوسط	4
2	التنظيم الإداري	1.99	0.72	متوسط	6
3	البرنامج التعليمي	2.18	0.57	متوسط	1
4	الكادر التدريسي	2.15	0.83	متوسط	3
5	خدمات الدعم التعليمية	1.69	0.51	ضعيف	7
6	الشؤون الطلابية	2.00	0.56	متوسط	5
7	المرافق	1.48	0.46	ضعيف	9
8	الشؤون المالية	1.41	0.55	ضعيف	10
9	البحث العلمي وخدمات المجتمع	1.57	0.44	ضعيف	8
10	الشفافية والنزاهة	2.18	0.78	متوسط	1
11	ضمان الجودة والتحسين المستمر	2.16	0.82	متوسط	2
المجموع		**1.90**	**0.48**	**متوسط**	

كما هو ظاهر في الجدول رقم (4) إن تقديرات أفراد العينة لمطابقة كلية الاقتصاد لمعايير الاعتماد على الاستبانة ككل جاءت بدرجة متوسطة فحصلت على متوسط حسابي قدره (μ= 1.90).

جاء في مقدمة معايير الاعتماد معيار البرنامج التعليمي الذي احتل المرتبة الأعلى من وجهة نظر العينة (μ= 2.18). فاشتمل المعيار على البنود التالي: علنية أهداف البرنامج (μ= 1.97)، قابليتها للقياس (μ= 1.81) اتساقها وارتباطها برسالة وأهداف الكلية (μ= 2.00)، ملاءمة أهداف الكلية لاحتياجات سوق العمل (μ= 2.26)، تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف والقدرات البحثية (μ= 2.23)، التوصيف المتكامل للمناهج (μ= 2.52)، تطبيق طرق التدريس الحديثة (μ= 2.26)، التقييم الدوري للمناهج (μ= 2.13)، وتطويرها دورياً (μ= 1.97)، وبالتالي يمكن القول أن نتائج بنود المعيار تراوحت بين الضعيفة والمتوسطة.

شارك معيار الشفافية والنزاهة معيار البرنامج في المرتبة الأولى (μ= 2.18)، وتضمن البنود الأتية: توافر ميثاق أخلاق بالكلية (μ= 2.03)، الافصاح عن أنشطة القوى البشرية بالكلية (μ= 1.94)، تطبيق نظام ثابت وموحد للثواب والعقاب (μ= 1.61)، العدالة في المعاملات الادارية والمالية (μ= 1.77)، مراعاة أخلاقيات البحث العلمي (μ= 2.06)، ضمان الحرية الأكاديمية لـ ع ه ت (μ= 2.32)، استطلاع آراء الطلاب في أداء ع ه ت (μ= 1.87).

معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر احتل المرتبة الثانية (μ= 2.16)، وتضمن: وجود جهة تتولى مهام الجودة (μ= 2.26)، وخطة لتقييم وتقويم أنشطة الكلية (μ= 2.06)، والالتزام بتطوير وتحسين جودتها (μ= 2.16).

ثم يأتي لاحقاً معيار الكادر التدريسي الذي يُعد عنصراً حاسماً في نجاح عملية التعليم والتعلم والذي حظي بمتوسط حسابي قدره (μ= 2.15)، وتضمن بنود: البحث في سياسات الاستقطاب والاختيار والتعيين (μ= 2.23)، كفاية ع ه ت (μ= 2.68)، برامج التطوير المهني (μ= 2.10)، برامج لخدمات الدعم التقني (μ= 1.71)، وأدلة موضحة لواجبات وحقوق ع ه ت (μ= 1.81).

ويليها معيار الرؤية، والرسالة والأهداف والتخطيط التي احتلت المرتبة الرابعة (μ= 2.09) وتقديره متوسط، تضمن المعيار البنود التالية: امتلاك الكلية للرؤية والرسالة والأهداف (μ= 2.29)، العلاقة بينها (μ= 2.32)، سبل تطويرها (μ= 1.97)، التخطيط (μ= 1.77)، والتقويم للأنشطة والعمليات (μ= 1.94).

بينما جاء معيار الشؤون الطلابية في المرتبة الخامسة (μ= 2.00). تضمن هذا المعيار: السياسات المكتوبة والواضحة للقبول والتسجيل وانتقال الطلاب (μ= 1.81)، توفر نظام للإرشاد الأكاديمي (μ= 1.55)، الالتزام بلائحة الدراسة والامتحانات (μ= 2.00)، دعم الأنشطة الطلابية (μ= 2.23)، وبرامج متابعة شؤون الخريجين (μ= 2.16).

يتضح من الجدول السابق أن معيار التنظيم الإداري جاء في المرتبة السادسة (μ= 1.99)، وتضمن هذه البنود: محور الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي (μ= 2.06)، اجادة التعامل مع القوى البشرية والتصرف بالموارد المالية (μ= 1.68)، برمجة عملية التخطيط (μ= 1.58)، وضوح واستقلالية السياسات واللوائح التنظيمية (μ= 1.87)، وبيئة تشجع العمل الجماعي (μ= 1.94).

أما من أقل المعايير تقديراً كان معيار خدمات الدعم التعليمية التي احتلت المرتبة السابعة (μ= 1.69) ومقداره ضعيف، يدور المعيار حول جودة وحداثة المكتبة التي بلغت (μ= 1.42)، استخدام الوسائط التعليميةوتقنيةالمعلومات (μ= 1.71)، بينما امتلاك المعاملوالورش المناسبة، وأماكن التخزين المناسبة حصل فقط على (μ= 1.35).

جاء معيار البحث العلمي وخدمات المجتمع في المرتبة الثامنة (μ= 1.57) والذي كان ضعيفًا، واشتمل على وضوح سياسات البحث العلمي (μ= 1.77)، مصادر لتمويله (μ= 1.32)، وآليات خدمات المجتمع والبيئة (μ= 1.16).

معيار المرافق احتل المرتبة التاسعة بمتوسط ضعيف بلغ (μ= 1.48)، تضمن المعيار كفاية وملائمة المكاتب والقاعات بمتوسط (μ= 1.55)، وجود أماكن مخصصة للأنشطة والخدمات المصاحبة بمتوسط قدره (μ= 1.35)، الإدارة المختصة بتقييم المخاطر واجراءات الأمان والسلامة والتي حظيت فقط بـ (μ= 1.19)، ووجود خطة للصيانة وتطوير مرافق الكلية والتي نالت (μ= 1.29).

الشؤون المالية كانت الأضعف تقديراً بمتوسط (μ= 1.41)، واشتمل المعيار على وجود تخطيط لموازنة الكلية (μ= 1.35)، مصادر متنوعة للميزانية (μ= 1.35)، إدارة مالية فاعلة تتولى متابعة الشؤون المالية (μ= 1.35)، ومسؤولية الاستثمار المالي والتطوير (μ= 1.26).

يتضح من النتائج المعروضة سابقًا أن المتوسط الحسابي للمحاور الكلية تتراوح بين الضعيفة والمتوسطة (1.41-2.18)، ولكنها بالمجمل متوسطة (1.90)، وهذا يعني أن هناك قصورًا عامًا في كافة محاور الاعتماد.

- **اختبار الفرضية الثانية/ H2: توجد فروق دالة احصائياً في تقديرات أفراد العينة حول توافر محاور الاعتماد المؤسسي في كلية الاقتصاد وفقاً للمتغيرات الأولية.**

للكشف عن الفروق الإحصائية في تقديرات أفراد العينة حول مدى توافر محاور الاعتماد المؤسسي في كلية الاقتصاد وفقاً لمتغيرات العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، والخبرة أُختير تحليل التباينات وهو اختبار التباين الأحادي، وأُختير اختبارT بالنسبة للنوع لأنه يختبر عينتين مستقلتين فقط (ذكور، وإناث)، وكانت النتيجة على النحو الظاهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) تحليل التباين باستخدام اختبار ANOVA

بين المجموعات	العمر		المؤهل العلمي		التخصص		الوظيفة		الخبرة	
	ف	Sig	ف	Sig	ف	Sig	ف	Sig	ف	Sig
التنظيم الإداري	1.741	0.182	.255	.617	2.474	.048	1.248	.273	1.257	0.299
البرنامج التعليمي	4.921	0.007	.153	.699	3.413	.012	.515	.479	0.670	0.519
الكادر التدريسي	1.512	0.234	.457	.504	1.252	.316	.438	.513	0.897	0.419
خدمات الدعم التعليمية	2.905	0.053	.624	.436	2.299	.062	.753	.393	0.560	0.578
الشؤون الطلابية	4.215	0.014	.021	.887	3.151	.017	.517	.478	0.143	0.867
المرافق	1.155	0.345	.113	.739	3.426	.012	.001	.972	0.489	0.619
الشؤون المالية	0.563	0.644	.001	.977	3.268	.015	.085	.773	1.424	0.258
البحث العلمي وخدمات المجتمع	1.493	0.239	.265	.611	1.254	.0315	.291	.594	1.056	0.361
الشفافية والنزاهة	2.802	0.059	.247	.623	1.373	.263	.178	.676	0.063	0.938
ضمان الجودة والتحسين المستمر	3.082	0.044	.034	.854	3.188	.016	.368	.549	1.487	0.243

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) لكل المحاور كانت أكبر من (0.05)، مما يعني أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات أفراد العينة الموزعة وفقاً لمتغيرات العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، والخبرة.

جدول رقم (6) اختبار (ت) لمعرفة الفروق في آراء العينة حول محاور الاعتماد المؤسسي وفقاً للنوع

البيـــان	النوع	العدد	قيمة (ت)	القيمة الاحتمالية	الاستنتاج
الرؤية، والرسالة ،الأهداف والتخطيط	ذكور	25	1.334	.192	لا توجد فروق
	أنثى	27			
التنظيم الإداري	ذكور	25	1.312	.200	لا توجد فروق
	أنثى	27			
البرنامج التعليمي	ذكور	25	1.582	.125	لا توجد فروق
	أنثى	27			
الكادر التدريسي	ذكور	25	.436	.666	لا توجد فروق
	أنثى	27			
خدمات الدعم التعليمية	ذكور	25	1.465	.154	لا توجد فروق
	أنثى	27			
الشؤون الطلابية	ذكور	25	2.334	.027	توجد فروق
	أنثى	27			
المرافق	ذكور	25	.978	.336	لا توجد فروق
	أنثى	27			
الشؤون المالية	ذكور	25	1.730	.094	لا توجد فروق
	أنثى	27			
البحث العلمي وخدمات المجتمع	ذكور	25	1.791	.084	لا توجد فروق
	أنثى	27			
الشفافية والنزاهة	ذكور	25	2.836	.008	توجد فروق
	أنثى	27			
ضمان الجودة والتحسين المستمر	ذكور	25	1.775	.086	لا توجد فروق
	أنثى	27			
الدرجة الكلية	ذكور	25	1.699	.100	لا توجد فروق
	أنثى	27			

يتضح من الجدول (6) أنه لا يوجد فروق في متوسطات استجابات أفراد العينة على محاور الاعتماد المؤسسي وفقاً إلى النوع (ذكور- وإناث)، وذلك لأن الدلالة الإحصائية للمحاور أكبر من (0.05)، وكذلك الدرجة الكلية؛ بينما توجد هذه الفروق بالنسبة لمحور التنظيم الإداري (.027)، والشفافية والنزاهة (.008).

وللتحقق من عدم وجود فروق بين إجابات أفراد العينة، قررت الباحثة التحقق من استقلالية متغيرات الدراسة عن بعضها البعض وذلك باختبار فرضية الدراسة باستخدام اختبار مربع كاي للاستقلالية، وجاءت النتيجة على النحو التالي:

جدول رقم (7) اختبار Chi-Square للاستقلالية

البيان	Sig(مستوى الدلالة)	درجة الحرية	القيمة
النوع/المؤهل العلمي/ الوظيفة	0.365	29	31.000
العمر	0.310	87	93.000
التخصص	0.238	203	217.00
الخبرة	0.335	58	62.000

لأن قيم مستوى الدلالة للنوع، المؤهل العلمي، الوظيفة (0.365)، والعمر (0.310)، التخصص (0.238)، والخبرة (0.335) أكبر من (α=0.05) فنقبل الفرضية الصفرية، ونستنتج من ذلك أن تقدير أفراد العينة لا يعتمد على المتغيرات الأولية.

10- مناقشة النتائج:

أظهرت النتائج أن درجة مطابقة كلية الاقتصاد لمعايير الاعتماد كانت متوسطة (μ=1.90)، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة قمبر (2016) والتي أكدت على أن مستوى ممارسة معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات الاقتصاد بجامعة الزاوية جاء بمستوى منخفض، ودراسة الصويعي؛ بوحنيك (2019) التي وجدت مستوى تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي بجامعة بنغازي كان ضعيفاً، ودياب (2009) التي أكدت على توافر معايير الجودة بجامعة القدس المفتوحة بقطاع غزة، ولكنها تختلف مع نتيجة دراسة بدرخان (2013) والتي حظيت معاييرها بتقدير عام مرتفع (3.72)، ودراسة مصطفى؛ وأحمدو (2019) والتي أظهرت أن جامعة نواكشوط العصرية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية تطبق بشكل جيد معايير ضمان الجودة والاعتماد لاتحاد الجامعات العربية.

وفقاً لدرجة الأهمية جاء في مقدمة معايير الاعتماد محور البرنامج التعليمي الذي احتل المرتبة الأعلى (μ=2.18). هذه النتيجة اتفقت مع نتائج دراسة دياب (2009)، ودراسة فاضل (2011) والتي أكدت على أن مجال العملية التعليمية هو الأكثر حظاً، وهذا يعكس أهمية البرنامج التعليمي في الفلسفة التعليمية التي تسير عليها الكلية. وتراوحت متوسطات هذا المعيار بين الضعيفة والمتوسطة (1.97: 2.52)، وهذه النتيجة تتفق ونتائج دراسة فاضل (2011)، قمبر، (2016)، وسليمان وبو حركات (2019). في رأي الباحثة هذه النتائج تُظهر جلياً ضرورة اهتمام قسم الجودة بالكلية بتوضيح الأسس التي تقوم عليها البرامج التعليمية (حقيبة تعليمية لكل مادة دراسية تشمل: أهدافها، مفرداتها، توقيتها، مستلزمات تدريسها)، لتكون محوراً جوهرياً في تصميم محتوى البرنامج الذي يسعى لإكساب الطلاب المعرفة والمهارة التي تتماشى مع التطور الحاصل في العلوم الحديثة ويحقق متطلبات سوق العمل.

يشارك هذا المحور في الأهمية محور الشفافية والنزاهة (μ=2.18)، اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة الحربي (2012)، والتي أكدت على أن درجة ممارسة الشفافية الإدارية بالأقسام الأكاديمية بكلية التربية جاءت بدرجة متوسطة، ودراسة الشمري (2009) والتي وجدت أن

درجة مراعاة الجامعاتالسعودية للشفافيةالإداريةجاء أيضاً بدرجة متوسطة ودراسة الصويعي؛ وبوحنيك (2019) التي وجدت مستوى متوسط لتطبيق معيار الشفافية الإدارية والنزاهة بجامعة بنغازي، ولكنها اختلفت مع نتائج دراسة قمبر (2016) التي أكدت على غياب النزاهة والشفافية عند التوظيف حيث تبين أن كليات الاقتصاد بجامعة الزاوية تعاني من ضعف تناسب كفايات الموظفين بالقسم مع مسؤولياتهم. ومع ذلك فنتائج الدراسة الحالية تشير إلى حرص ادارة الكلية على مصلحة ع. ه. ت والموظفين والطلبة، فآليات العمل الإداري واضحة ومعلنة للجميع، ومع ذلك لا توجد أدلة إجرائية توضح سياسات وخطط الكلية، ولا تقارير سنوية توضح ما تم إنجازه؛ لذا فهي بحاجة لبذل المزيد من الجهد لغرض التطوير والتحسين في هذا الجانب.

محور ضمان الجودة والتحسين المستمر كان من ضمن أهم المعايير التي نالت تقدير العينة (μ =2.16)، بدرجة متوسطة، وهذا يعكس مدى حرص إدارة الكلية على نشر ثقافة الجودة بين الكادر التدريسي والوظيفي، والاهتمام الذي يوليه قسم الجودة لتحسين وتطوير الجوانب التعليمية والإدارية بالكلية. هذه النتيجة تتفق ونتيجة دراسة أبو الريش (2014) التي تُظهر ممارسة جيدة لإدارة ضمان الجودة وعمليات التحسين بجامعة الملك سعود، ودراسة الصويعي وبوحنيك (2019) التي وجدت مستوى جيد لتطبيق معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر بجامعة بنغازي، وتختلف مع نتيجة دراسة الشرقاوي (2004) والتي أشارت إلى أن كليات التربية لا تساير التطورات العلمية والتكنولوجية في اللوائح والأنظمة، وتُخالف أيضاً نتيجة دراسة قمبر (2016) والتي وجدت أن اهتمام كليات الاقتصاد بجامعة الزاوية بمحور ضمان الجودة كان قليلاً، وكذلك دراسة سليمان وبوحركات (2019) التي وجدت أن مستوى تطبيق كليات جامعة سعيدة لإدارة الجودة الشاملة كان ضعيفاً.

معيار مهم جداً في تقدير العينة أحتله الكادر التدريسي (μ=2.15) بدرجة متوسطة، والذي يُعد عنصراً حاسماً في نجاح عملية التعليم والتعلم، تراوحت تقديراته بين الضعيف والجيد (1.71: 68.2)، وهذه النتيجة لا تختلف كثيراً مع نتائج دراسة قمبر (2016)؛ والشرقاوي (2004)؛ الصويعي وبوحنيك (2019)؛ وسليمان وبوحركات (2019) والتي وجدت انخفاضاً في معيار جودة ع. ه. ت. ولا مناص من القول أن هذه النتيجة تعكس قصوراً عاماً في تقدير أهمية ع. ه. ت، لأنه ومع الالتزامات الكبيرة المُلقاة على عاتق عضو هيئة التدريس (تعليمية، بحثية، وإدارية) إلا أنه لا يتمتع بأبسط حقوقه (مكتب خاص، الأدوات اللازمة للمحاضرة، طباعة المناهج، تصوير نماذج أسئلة الامتحانات، تسهيلات الحضور والمشاركة في المؤتمرات)، اضافةً إلى أنه لا يجد الوقت والامكانيات التي تسمح له بتطوير مهاراته التدريسية والتربوية والتقنية.

بالعودة إلى قائمة الأهمية يأتي معيار يعكس توجه الكلية المستقبلي وهو الخطة الاستراتيجية للكلية، والتي تشمل رؤية الكلية، رسالتها، أهدافها، والجانب المتعلق بالتخطيط، والذي احتل المرتبة الرابعة (μ= 2.09) بتقدير عام متوسط، تناقضت هذه النتيجة مع دراسة الحفظي، (2009) والتي أظهرت أن جامعة الملك خالد لا تملك رسالة واضحة ومكتوبة في هذه السنة. في واقع الأمر، لقد بدأ قسم الجودة بكلية الاقتصاد بإعداد النموذج الأول للرؤية والرسالة والأهداف في سنة 2013، وحرصاً من إدارة كلية الاقتصاد على بيان رؤيتها ورسالتها وأهدافها قامت في سنة 2014 بالإعلان عنها حيث وضعتها في أماكن تراها عين المار، لكن يبقى التساؤل المطروح وهو: متى يُصبح هذا البيان منارة حقيقية تُرشد صانعي المحتوى البرامجي؟

المرتبة الخامسة في الأهمية احتلها محور الشؤون الطلابية (μ= 2.00) المتعلق بلائحة الدراسة والامتحانات من قبول وتسجيل ونقل وإرشاد أكاديمي ومتابعة لشؤون الخريجين والتي كانت متوسطة بالعموم. تتفق هذه النتيجة مع دراسة فاضل (2011) التي وجدت معيار تطبيق متوسط للخدمات الطلابية. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن هناك تقصيراً في توزيع الدليل التوضيحي للائحة الكلية على الهيئة التدريسية والطلاب. وبالنسبة لشؤون الخريجين، فهو مكتب لا يهتم إلا بحصر اعدادهم ومنحهم إفادة بالتخرج، لذلك ينبغي تنشيط هذا المكتب بإعداد برامج تهتم بمعرفة احتياجات سوق العمل، وفتح قنوات اتصال فعالة بالخريجين، فمن ناحية للاستفادة من تجربتهم، ومن ناحية أخرى معرفة المهارات التي يطلبها أصحاب المشاريع، وتأسيساً عليه، سيُفتح المجال لعقد شبكة اتصالات مفيدة للخريجين في الحصول على فرصة العمل المستقبلية التي يرغبون بها، ومفيدة لقطاع الأعمال من حيث توفير متخصصين في المجال.

في مقام موالي يأتي معيار التنظيم الإداري الذي احتل المرتبة السادسة (μ= 1.99) بدرجة متوسطة، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة فاضل (2011)، وتناقضت مع نتيجة دراسة سليمان وبوحركات (2019) التي وجدت أن معيار جودة الإدارة جاء ضعيفاً، ودراسة قمبر (2016) التي وجدت درجة عالية من المركزية في اتخاذ القرارات والمناخ التنظيمي بكليات الاقتصاد بجامعة الزاوية الذي يغلب عليه الطابع البيروقراطي. تساهم عمليات الإدارة في تحقيق أهداف البرنامج، فالقيادة الفعالة هي التي تحرص على توفير بيئة عمل ايجابية، تضع السياسات واللوائح في أماكن يسهل الوصول لها، وتشجع العمل بروح الفريق، وتُعزز فكرة وجود هيكل تنظيمي مُعلن وتوصيف وظيفي واضح الأدوار والمسئوليات.

اتفقت العينة على أن خدمات الدعم التعليمية كانت ضعيفة (μ= 1.69)، والمتعلقة بجودة المكتبة، الوسائط التعليميةوتقنيةالمعلومات، المعاملوالورش، وأماكن التخزين. اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة قمبر (2016) التي أكدت على نقص الأجهزة والتجهيزات الداعمة للتخصص بأقسام المحاسبة لكليات الاقتصاد التابعة لجامعة الزاوية، ودراسة سليماني؛ وبلعسلة (2017) التي أظهرت تدني في مستوى جودة خمس مكتبات جامعية جزائرية وتجهيزاتها، وقليوان (2015) التي تشير إلى عدم توافر الكثير من الخدمات المرافقة للعمليات التعليمية بأحد كليات جامعة مصراتة. ونعزو سبب انخفاض هذا المؤشر إلى محدودية مصادر التعلم، فضلاً عن ذلك، عدم وجود أجهزة حاسوب بالمعمل الذي يطلق عليه معمل الحاسوب، أو لإدارة العمل المكتبي، وعدم تنوع مصادر المعلومات مثل الكتب والدوريات الالكترونية، الميكروفيش والميكروفيلم وشبكات الانترنت، فلا يتوفر في المكتبة سوى الكتب الورقية ذات الاصدارات القديمة، وبالطبع فهذا يؤثر في قدرة الطالب والمعلم على توظيف التقنية الحديثة في العملية التعليمية، ويؤثر في دافعيتهم نحو التعلم، وفي قدرتهم على التفكير المستقل، كما أنه يُضعف علاقتهم المستقبلية بالكتب والمكتبات، والسبب المُرجح لضعف هذا المؤشر في رأيي يعود لقلة موارد الكلية المالية.

أما فيما يتعلق بالبحث العلمي وخدمات المجتمع فقد جاء في المرتبة الثامنة بمتوسط (μ= 1.57) والذي كان ضعيفًا، حيث أن سياساته غير واضحة، ويفتقر للتمويل، والعلاقة بين الكلية والمجتمع المحيط غير وثيقة. اتفقت هذه النتيجة مع دراسة فاضل (2011)، والشيخ (2016)، أما نتيجة الصويعي وبوحنيك (2019) فلم تختلف كثيراً، حيث وجدت مستوى تطبيق هذا المعيار بجامعة بنغازي متوسط. في واقع الأمر أن تمتع الكلية بالخطط الخاصة بالبحث العلمي من حيث الموضوع والتسهيلات والتمويل والممارسات مهم لدعم عملية اعتمادها، بالإضافة إلى أن تحويل النتاج البحثي إلى مشاريع تطبيقية مفيدة للمجتمع، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية يخلق حالة من التميز للكلية.

إضافةً إلى ذلك، فقد تبين ضعف معيار المرافق (μ= 1.48)، حيث توجد اشكاليات عديدة ترتبط بها، كعدم كفاية وملائمة المكاتب والقاعات، والافتقار للأماكن المخصصة للأنشطة والخدمات المصاحبة، والأهم عدم وجود إدارة مختصة بتقييم المخاطر واجراءات الأمان والسلامة، كما أنه لا توجد أي خطط بشأن صيانة وتطوير مرافق الكلية. اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشيخ (2016)، وسليماني وبلعسلة(2017) التي أظهرت أن مستوى رضا الطلاب عن معايير جودة المباني الجامعية كان ضعيفاً. يؤكد العديد من الباحثين على أهمية تصميم وتنفيذ المباني الجامعية واحتوائها على التجهيزات المختلفة (الأدوات، المعدات، المعامل، القاعات المناسبة، المكتبات، العيادات الطبية، وسائل الاتصال الحديثة، ومواقف السيارات) لأهميتها في جذب الطلاب وتحفيزهم، والجدير بالذكر، أن غالبية المباني الجامعية في ليبيا حالياً بحاجة للصيانة والتطوير ليس لمواكبة احتياجات العصر ولا سعياً لتحسين جودة البيئة الجامعية بل حفاظاً على سلامة طلابها وموظفيها وأعضاء هيئة تدريسها.

المرتبة الأخيرة في الأهمية وأضعفها كانت من نصيب الشؤون المالية (μ= 1.41)، ونفسر سبب ضعفها إلى شُح التمويل الذي تعاني منه كافة القطاعات العامة بالدولة، فالكلية تمول من ميزانية الجامعة، ولأنه لا توجد موازنة حالية بالنتيجة لا توجد خطة مالية لا للصيانة ولا للتطوير، كما أن الشؤون الادارية هي من تقوم بمتابعة الشؤون المالية.

وبالنسبة لتأثير الفروق الاحصائية في تقديرات أفراد العينة حول مدى توافر محاور الاعتماد المؤسسي في كلية الاقتصاد وفقاً لمتغيرات العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، والخبرة فتبين عدم وجودها. وهذا يتوافق مع نتيجة بدرخان (2013)، النعاس، (2017)، وسليمان و بوحركات (2019). وفي تقديرنا يمكن تفسير عدم وجود الفروق إلى حقيقة أن أعضاء هيئة التدريس يعملون في نفس البيئة الجامعية، وتربطهم نفس قوانين العمل، وغالباً تضمهم نفس المظلة الاجتماعية.

استخلاصاً لما سلف، أظهرت نتائج التحليل انخفاض تقديرات أفراد العينة لمعايير الاعتماد المؤسسي، حيث تراوحت التقديرات بين الضعيفة (خدمات الدعم التعليمية، المرافق، الشؤون المالية، البحث العلمي وخدمات المجتمع) والمتوسطة (الرؤية، الرسالة، الأهداف والتخطيط، التنظيم الإداري، البرنامج التعليمي، الكادر التدريسي، الشؤون الطلابية، الشفافية والنزاهة، ضمان الجودة والتحسين المستمر).

11- **الخلاصة:** عرض استنتاجات وتوصيات الدراسة:

- **الاستنتاجات العامة للدراسة**: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. عدم مطابقة أداء الكلية للعديد من معايير تقييم الاعتماد، وهنا لابد من بيان النتائج التالية:
   1.1. أضعف المعايير التي حصلت على أقل درجات التقدير كانت: الشؤون المالية، المرافق، البحث العلمي وخدمات المجتمع، وخدمات الدعم التعليمية.
   1.2. البرنامج التعليمي حصل على أعلى درجات التقدير (متوسط)، ومع ذلك فأهداف البرنامج، وقابليتها للقياس حصلت عل تقدير ضعيف.
   1.3. الشفافية والنزاهة، وضمان الجودة والتحسين المستمر حصلتا على درجات تقدير عالية بالمقارنة مع المعايير الأخرى.
   1.4. معايير الكادر التدريسي، الشؤون الطلابية، التنظيم الإداري، البحث العلمي وخدمات المجتمع، المرافق، وخدمات الدعم التعليمي حظيت بتقديرات ضعيفة.
2. عدم وجود فروق في متوسطات استجابات أفراد العينة على محاور الاعتماد المؤسسي وفقاً للمتغيرات الأولية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، والخبرة).

- **تحديات وتوصيات الدراسة**:

كما هي الحالة في معظم الدراسات والأبحاث هناك عدد من التحديات وأوجه القصور الواجب التنبيه عليها وهي نوع المنهجية التي تم تبنيها ومقاييس الدراسة والمُعاينة الإحصائية. وتُوصي الدراسة بمايلي:

- تشكيل فريق عمل مسؤوليته وضع خُطة عمل محكمة هدفها الأولي حصول الكلية على الاعتماد المؤسسي والبرامجي، وهدفها الرئيس تحسين وتطوير البرنامج الأكاديمي، وذلك عن طريق:

1. البحث عن الموارد الملائمة وتوفيرها لتمّكِين الإدارة من حل المشاكل التي تعانيها الكلية ومنها المتعلقة بمرافق الكلية، والبنية التحتية، تحديث المكتبة وتنويع مصادر التعلم، تشجيع البحث العلمي ووضع خطة لتحسينه ونقله من المستوى المحلي إلى الدولي عن طريق تقديم التمويل والتسهيلات اللازمة للباحثين، تنظيم أنشطة تشارك بها الكلية في خدمة المجتمع، كورش العمل والندوات التي تتناول مشاكل المجتمع المعاصرة، وإقامة المعارض للشباب للتسويق لمنتجاتهم وغيرها من الأنشطة المماثلة.
2. اعتماد الميثاق الأخلاقي للكلية ونشره للمباشرة بالعمل به.
3. تكاثف جهود إدارة قسم الجودة، قسم البحوث والاستشارات العلمية، وإدارات الأقسام العلمية بالكلية لغرض مراجعة البرنامج التعليمي للكلية والتأكد من دقة مكوناته، وأنه مصمم وفق الأصول العلمية، والحرص على توثيق وأرشفة التوصيف العلمي لكافة المقررات الدراسية المعتمدة بالكلية.
4. ايلاء الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس وتوفير احتياجاتهم الأساسية لتحفيزهم على العطاء، والتحديث التكنولوجي لإدارة الدراسة والامتحانات لتسهيل تقديم الخدمات الطلابية.

المراجع:

1. أبو الريش، صفوان حامد (2014)، واقع نظام إدارة الجودة الشاملة لكليات التربية بجامعات المملكة العربية السعودية، العلوم التربوية، العدد الأول، يناير. ص 308-347.
2. أبودقة، سناء ابراهيم؛ الدجني، علي إياد (2011)، التقييم الذاتي المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي ودورهما في ضمان الجودة في الجامعات الفلسطينية، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 2011.
3. أبوسفريتة، فتحية رمضان (2020)، الإدارة الاستراتيجية-منهج معاصر، الناشر: هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، كتاب تحت الطباعة.
4. آل سفران، محمد حسن سعيد (2015). تقويم برامج الدراسات العلا بكلة التربية جامعة الملك خالد ف ضوء معار الجودة والاعتماد الأكاديمي، من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا. دراسات العلوم التربية، 42(3). 847-871.
5. الثقفي، أحمد بن سالم علي (1430ه). مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان

الجودة في اقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب. أطروحة دكتوراه منشورة في المناهج وطرق تدريس الرياضيات, جامعة أم القرى، كلية التربية. السعودية.

6. الحربي، محمد بن محمد أحمد (2012)، درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 2 (6)-تموز، ص 308-341.
7. الحفظي، يحيى بن سليمان (2009)، تجربة الملك خالد للحصول على الاعتماد الأكاديمي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الدولي الأول والعربي الرابع: الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي " الواقع والمأمول"، كلية التربية النوعية بالمنصورة.
8. الشرقاوي، موسى علي (2004)، رؤية مستقبلية لتطوير كليات التربية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، 48.
9. الشمري، سالم مبارك (2009)، درجة مراعاة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية والصعوبات التي تواجهها. رسالة دكتوراة، قسم الادارة التربوية، كلية التربية، جامعة اليرموك الأردن.
10. الشيخ، علاء الدين ابراهيم محمد (2016)، بعنوان مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم الصحي كلية علوم الاشعة الطبية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكلية الاشعة والطب النووي بجامعة الرباط الوطني في الفترة بين 2013-2016. أطروحة دكتوراه في إدارة الجودة الشاملة والامتياز في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
11. الصويعي، هند خليفة سالم؛ وبو حنيك، أمين علي (2019)، مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس (جامعتي بنغازي والمرقب نموذجا) المؤتمر الدولي الثاني للتعليم في ليبيا، مصراتة، ليبيا، مجلة كلية الآداب- العدد الخاص 2(2) مارس، ص 191-216.
12. الفطيمي، محمد مفتاح؛ أبوشيبة، إبراهيم علي؛ التير أحمد محمد (2015)، قياس مؤشرات الجودة في الجامعات الليبية دراسة حالة: كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد الأول، يونيو، ص 99-128.
13. المحرحر، امطير مفتاح (2019). نحومقاييسالجودةالعمليةالتعليميةكمؤشراتلضمانالجودةفي مؤسساتالتعليمالعاليفيليبيا "دراسةحالةعلىجامعةسرت"، مجلةكليةالآداب، العددخاص-2 (2)، المؤتمرالدوليالثانيللتعليمفيليبيا،مصراتة،ليبيا، مارس، ص 1-21.
14. المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.
15. النعاس، حسام مراجع مؤمن (2017)، أثر الاختلاف في التخصصات الأكاديمية على تطبيق معايير ضمان الجودة دراسة ميدانية في جامعة طبرق-ليبيا، المؤتمر السنوي التاسع للمنظمة العربية بضمان الجودة في التعليم حول "ضمان الجودة والاعتماد: تحديات وآفاق" جامعة الدول العربية-مصر القاهرة، 3-4 ديسمبر 2017، ص
16. أمين،هنارإبراهيم (2012)،الإعتمادالمؤسسيوالأكاديميومعاييرهما. مجلةالبحوثوالدراساتالاسلامية، (28)، ص 281-333، المصدر: http://www.iasj.net/iasj?func=article&aId .07.11.2016
17. بدرخان، سوسن سعد الدين (2013)، مدى تطبيق جامعة عمان الأهلية لمعايير النوعية وضمان الجودة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، البلقاء للبحوث والدراسات. المجلد 16، العدد 1، ص 59-87.
18. بدرخان، سوسن سعد الدين (2013)، مدى تطبيق جامعة عمان الأهلية لمعايير النوعية وضمان الجودة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، البلقاء للبحوث والدراسات، 16(1)، ص59-87.
19. دياب، سهيل رزق (2009)، معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي (الجامعة الفلسطينية الفاعلة- دراسة حالة)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات- العدد 17-تشرين أول، ص11-43.
20. سليمان، خلف؛ بوحركات، شيخ (2019)، واقعتطبيقمعاييرإدارةالجودةالشاملةبمؤسساتالتعليمالعالي دراسةحالةجامعةسعيدةلسنة 2019، رسالة ماجستير منشورة جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة.
21. سليماني، جميلة؛ بلسلة، فتيحة (2017)، مدى توافر معايير الجودة في المباني الجامعية من وجهة نظر الطلاب، المجلة العربية لضمان جود التعليم الجامعي. المجلد العاشر، العدد (28)، ص 77-97.
22. عباس، حسين وليد حسين؛ وحافظ، عبد الناصر علك؛ (2015)، الاعتماد الأكاديمي وتطبيقات الجودة في المؤسسات التعليمية. دار المنهل للنشر والتوزيع.
23. فاضل، مهاء بنت قاسم بن أحمد (2011)، إدارة الأقسام الأكاديمية في ضوء معايير الجودة الشاملة والاعتماد بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز- دراسة ميدانية على شطر الطالبات، رسالة ماجستير منشورة لجامعة أم القرى.
24. قليوان، سليمان محمد (2015)، اختبار فرضية جودة الخدمات المرافقة للعملية التعليمية دراسة حالة على احد كليات جامعة مصراتة، المجلة الدولية المحكمة للعلوم الهندسية وتقنية المعلومات، المجلد1، العدد 2، يونيو، ص 1-6.
25. قمبر، جميلة سعيد (2016)، دراسة بعنوان مدىتوافرمحاورالجودةوالاعتمادالأكاديميفي التعليمالمحاسبيلكلياتالاقتصادفيجامعة الزاوية الليبية ومعوقاتهامنوجهةنظرأعضاء هيئةالتدريسفيها، المجلد التاسع، العدد (24)، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ص 61-95.
26. كلوب، العواملة، الحياري (2015)، بعنوان أثرتطبيقمحاورالتقييمالذاتيعلىجودةالبرامجالتعليمية(دراسة حالةجامعةالبلقاءالتطبيقية).
27. محمد، خميس ناصر؛ و النوري، عبد السلام علي حسن (2018). تقويماداءجامعةالانبارعلوفقمعاييرمنظمةIREX. مجلة جامعة جيهان-أربيل العلمية، 2(الجزء-B). أيلول، ص 87-96.

28. مصطفى، عبد الرحمن إبراهيم؛ وأحمدو، سيد محمد أحمدو (2019)، مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد لاتحاد الجامعات العربية بجامعة أنواكشوط العصرية (من وجهة نظر القيادات الادارية وأعضاء هيئة التدريس). مجلة إدارة الجودة الشاملة، 20 (1)، ص 36-61.

نايفبنعبدالعزيزالمطوع (2013)، معوقاتالحصولعلىالاعتماداالأكاديميوضمانالجودةللبرامجالتعليميةفيكليةالعل ومواالدراساتالإنسانيةبمحافظةالقويعيةفي جامعةشقراءبالمملكةالعربيةالسعوديةمنوجهةنظرأعضاءهيئةالتدريسفيها، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي.

السادة الكرام،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد التحية والتقدير لما تقدمونه من معلومات وتقضونه من وقت لصالح البحث العلمي اسمحو لي أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف للتقييم الذاتي لكلية الاقتصاد العجيلات والمصمم وفقاً لنموذج التقييم البرامجي لتدقيق جودة واعتماد البرامج الجامعية. لـــــذا أرجـــو الاجابة وفقاً لتجاربكم الشخصية خلال عملكم بالكلية.

محور البيانات الشخصية:

- **النوع:** ذكر ، ( ) ( )
- **العمر:** أقل من 30 ( ) بين 31 و41 ( ) بين 42 و52 ( ) ، ( ) من 53 سنة ( )
- **المؤهل العلمي:** ماجستير ( ) ،دكتوراة ( )
- **التخصص:** .....
- الوظيفة الحالية: أكاديمية ( ) ية ( ) .....
- **الخبرة:** بين 5 و10 سنوات ( ) 1 و 15 سنة ( ) ، أ ( ) 5 سنة ( )

محاور الاعتماد المؤسسي

المعيار	البيـــــــان	الاجابة					
		نعـــــم					لا
		ضعيف	متوسط	جيد	جيد جداً	ممتاز	
الرؤية، والرسالة ،لأهداف والتخطيط	تملك الكلية رؤية ورسالة وأهداف ومعلنة						
	توجد علاقة واضحة بين الرسالة والأهداف						
	توجد عمليات مناسبة لتطوير الرسالة والأهداف						
	تستخدم الرسالة والأهداف في التخطيط للأنشطة والعمليات						
	تستخدم الرسالة كأساس لتقويم الأنشطة والعمليات						
التنظيم الإداري	يوجد هيكل تنظيمي وتوصيف لكافة الوظائف						
	إدارة الكلية تجيد التعامل مع القوى البشرية والتصرف بالموارد						

	المالية						
	عملية التخطيط مبرمجة وواضحة						
	السياسات واللوائح التنظيمية واضحة وتراعي الاستقلالية						
	بيئة عملنا تشجع العمل الجماعي						
البرنامج التعليمي	أهداف البرنامج يعلن عنها وبشكل مناسب						
	أهداف البرنامج قابلة للقياس						
	أهداف البرنامج متسقة ومرتبطة برسالة وأهداف الكلية.						
	أهداف الكلية تلائم احتياجات سوق العمل						
	نعمل على تزويد طلابنا بالمهارات والمعارف والقدرات البحثية						
	المناهج التي نقدمها لها توصيف متكامل						
	ع ه ت يطبقون طرق التدريس الحديثة						
	نقوم بالتقييم الدوري للمناهج						
	نقوم بتطوير مناهجنا وبشكل دوري						
الكادر التدريسي	توجد سياسات محددة لاستقطاب واختيار وتعيين ع ه ت						
	نملك العدد الكافي من ع ه ت من ذوي الكفاءة						
	توجد خطة وبرنامج واضح للتطوير المهني لـ ع ه ت						
	توجد برامج لخدمات الدعم التقني						
	يوجد دليل يوضح واجبات وحقوق ع ه ت						
خدمات الدعم التعليمية	توجد مكتبة جيدة تزخر بالمراجع الجيدة والحديثة						
	نستخدم الوسائط التعليميةوتقنيةالمعلومات						
	نملك معاملوورش مناسبة						
	توجد أماكن تخزين مناسبة.						
الشؤون الطلابية	سياسات القبول والتسجيل وانتقال الطلاب مكتوبة وواضحة						
	يوجد نظام واضح للارشاد الأكاديمي						
	يلتزم أفراد الكلية بلائحة الدراسة والامتحانات المعلنة						
	الكلية تدعم الأنشطة الطلابية كافة						
	توجد برامج لمتابعة شؤون الخريجين						

المعيار	البيان	الإجابة					
		نعم					لا
		ضعيف	متوسط	جيد	جيد جداً	ممتاز	
المرافق	المكاتب والقاعات كافية وملاءمة						
	يوجد أماكن مخصصة للأنشطة والخدمات المصاحبة لها						
	توجد بالكلية ادارة مختصة بتقييم المخاطر واجراءات الأمان والسلامة						
	نملك خطة للصيانة وتطوير مرافق الكلية						
الشؤون المالية	يوجد تخطيط لموازنة الكلية						
	نملك مصادر متنوعة لميزانية الكلية						
	توجد إدارة مالية فاعلة تتولى متابعة الشؤون المالية						
	توجد ادارة فاعلة تتولى مسؤولية الاستثمار المالي والتطوير						
البحث العلمي وخدمة المجتمع	نملك سياسات للبحث العلمي بالكلية						
	توجد مصادر لتمويل البحث العلمي						
	توجد آليات واضحة في مجال خدمات المجتمع والبيئة						
الشفافية والنزاهة	يوجد بالكلية ميثاق أخلاق يحدد الواجبات والحقوق والممارسات الأخلاقية للموظفين، العاملين، و ع ه ت.						
	الكلية تقوم بنشر كافة المعلومات عن أنشطتها ممارساتها						
	الكلية تطبق نظام ثابت للثواب والعقاب						
	الكلية تضمن العدالة التامة في المعاملات الادارية والمالية لكل الفئات						
	الكلية تراعي أخلاقيات البحث العلمي						
	الكلية تضمن الحرية الأكاديمية لـ ع ه ت في التعبير عن آرائهم وفقاً للأعراف والتوصيف الوظيفي						
	الكلية تستطلع آراء الطلاب في أداء ع ه ت وعلاقتهم بالطلاب						

ضمان الجودة والتحسين المستمر	توجد جهة تتولى مهام ضمان الجودة والتحسين المستمر						
	نملك خطة واضحة لعملية تقييم وتقويم أنشطة الكلية						
	تلتزم الكلية بتطوير وتحسين الجودة						

شكراً على مشاركتكم